التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الامن الدولي بعد عام ٢٠٢٠

Geopolitical Transformations in the Middle East and Their Impact on International Security after 2020

م.م. ريام محمد عبدالله محمد

Riyam Muhammad Abdullah Muhammad

كلية العلوم السياسية– جامعة تكريت

College of Political Science - Tikrit University

+9647707580410

aljbwryryam18@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا البحث التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٢٠، وتحليل انعكاساتها على منظومة الأمن الدولي في ظل التغيرات المتسارعة في بنية النظام العالمي، ويسعى البحث إلى بيان استمرار المكانة المركزية للشرق الأوسط في معادلات الصراع والتوازنات الدولية، وتأثير الأزمات الإقليمية في الأمن والسلم الدوليين.

اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة تشابك العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في هذه التحولات، ورصد تطور طبيعة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الصراعات المسلحة، الإرهاب، أمن الطاقة، والأمن السيبراني، وتوصل البحث إلى أن قصور آليات المواجهة الدولية والإقليمية، إلى جانب تضارب مصالح القوى الكبرى، أسهم في استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ويخلص البحث إلى أن مستقبل الأمن الدولي سيظل مرتبطاً بمدى قدرة النظام الدولي على إدارة التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتطوير آليات أكثر فاعلية للأمن الجماعي.

الكلمات المفتاحية: التحولات الجيوسياسية، الشرق الاوسط، الامن الدولي.

Abstract

This study examines the geopolitical transformations in the Middle East since 2020 and analyzes their implications for international security amid accelerating changes in the global order, The research highlights the continued centrality of the Middle East in global conflict dynamics and power balances, as well as the impact of regional crises on international peace and security.

Using a descriptive–analytical approach, the study explores the interaction between internal and external factors shaping these transformations and examines the evolution of security threats, including armed conflicts, terrorism, energy security, and cyber threats, The findings indicate that the limited effectiveness of international and regional security mechanisms, along with competing interests among major powers, has contributed to persistent instability in the region, The study concludes that the future of international security will depend largely on the international system's ability to manage Middle Eastern geopolitical transformations through more effective collective security frameworks.

key words: Geopolitical Transformations, Middle East, International Security.

مقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات جيوسياسية متسارعة جعلتها في قلب التفاعلات الدولية الأكثر حساسية وتأثيراً على الأمن العالمي، فبعد عام ٢٠٢٠ لم تعد المنطقة مسرحاً حصرياً للصراعات التقليدية، أو الحروب

الأهلية فحسب، بل غدت فضاءً متشابكاً تتقاطع فيه الاعتبارات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية مع حسابات القوى الإقليمية والدولية، ويبرز هنا التساؤل الرئيس: كيف أسهمت هذه التحولات الجيوسياسية في إعادة تشكيل بنية الأمن الدولي وتهديداته وآليات الحفاظ عليه؟

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول الإحاطة بالأبعاد الجديدة للتحولات الجيوسياسية التي يشهدها الشرق الأوسط بعد ٢٠٢٠، والتي لا يمكن النظر إليها من زاوية الصراعات العسكرية وحدها، بل باعتبارها نتاجاً لتغيرات بنيوية أعمق ترتبط بالتحولات الديموغرافية (مثل الطفرة الشبابية والبطالة والهجرة)، والصراعات السياسية (كالحروب الأهلية والتحولات في أنظمة الحكم)، بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية (مثل أزمة الطاقة، التحول نحو مصادر متجددة، والتهديدات السيبرانية)، ومن ثمّ فإن دراسة هذه التحولات ليست مجرد رصد وصفي، بل هي ضرورة علمية لفهم كيفية انعكاسها على الأمن الدولي، سواء من حيث تهديداته التقليدية أو غير التقليدية.

تسعى الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

١. تحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التحولات الجيوسياسية بالشرق الأوسط.

٢. الكشف عن طبيعة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية الناتجة عنها.

٣. استشراف آليات التكيف الدولي مع هذه التحولات بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار العالمي.

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل النظم الدولية لفهم التفاعلات البنيوية بين الوحدات الفاعلة، إضافة إلى المقاربة الجيوسياسية التي تفسر العلاقة بين المكان والقوة والسياسة، كما يوظَّف المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات، والتحليل البنيوي للكشف عن آليات تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على منظومة الأمن الدولي.

المبحث الأول: التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٢٠

شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٢٠ تحولات جيوسياسية عميقة أعادت تشكيل خريطة التحالفات والصراعات الإقليمية والدولية، بفعل عوامل داخلية وخارجية

متشابكة، فقد ساهمت التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل دول المنطقة، إلى جانب الأزمات المتلاحقة كجائحة كوفيد-١٩ واتفاقيات التطبيع والأزمات الطاقوية، في إعادة توزيع موازين القوى، كما أثّر تنافس القوى الكبرى، كأمريكا وروسيا والصين، في رسم مسار الأحداث الإقليمية.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين: الأول يتناول العوامل الداخلية المؤثرة في هذه التحولات، والثاني يدرس العوامل الخارجية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في التحولات الجيوسياسية

١. التركيبة السكانية والتحولات الاجتماعية

تُعد التركيبة السكانية في منطقة الشرق الأوسط من أبرز العوامل الداخلية التي تؤثر في مسار التحولات الجيوسياسية بعد عام ٢٠٢٠، فالمنطقة تشهد ما يُعرف بـ "الطفرة الشبابية" إذ يمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً أكثر من ٦٠% من إجمالي السكان في العديد من دول الشرق الأوسط، هذه الخصوصية الديموغرافية تفرض ضغوطاً متزايدة على الحكومات من حيث توفير فرص العمل، وتلبية متطلبات التنمية، والاستجابة لتطلعات فئة شابة متعلمة ومتصلة بالعالم عبر التكنولوجيا الحديثة، وقد ساهم هذا الوضع في تعزيز ديناميات الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها عدة دول عربية خلال العقد الماضي، مثل موجات "الحراك" في الجزائر والسودان والعراق ولبنان[١].

إلى جانب ذلك، يبرز عامل الهجرة والنزوح كأحد ملامح التحولات السكانية، فقد أدى استمرار النزاعات المسلحة في سوريا واليمن وليبيا إلى نزوح ملايين الأفراد داخلياً وخارجياً، ما جعل المنطقة مصدراً رئيساً لحركات اللجوء والهجرة غير النظامية نحو أوروبا، هذا الواقع ألقى بظلاله على العلاقات بين الشرق الأوسط وأوروبا، وجعل من قضية الهجرة أداة ضغط جيوسياسي في التفاعلات الدولية، خاصة مع تنامي الخطابات اليمينية الشعبوية في الغرب [١].

---

(١) ناصر عبد العزيز، التحولات السكانية وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢١، ص٣٤.

(١) عمار عبد الرحمن، الهجرة واللجوء في الشرق الأوسط: الأبعاد السياسية والأمنية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٢، ص ٢٨.

كما لا يمكن إغفال أثر الحركات الاحتجاجية والاجتماعية التي اكتسبت زخماً أكبر بعد ٢٠٢٠، فهذه الحركات لم تعد محصورة في مطالب سياسية تقليدية مثل الإصلاح أو إسقاط الأنظمة، بل امتدت إلى قضايا اقتصادية واجتماعية مثل البطالة، الفساد، وتدهور الخدمات العامة، وقد أظهرت التجارب أن فشل الحكومات في الاستجابة لمطالب الشارع يعزز هشاشة الدولة، ويفتح المجال أمام التدخلات الخارجية والتحالفات الدولية للتأثير في المسار السياسي الداخلي، وهو ما يعكس البعد الجيوسياسي لهذه التحولات السكانية والاجتماعية [١].

كذلك ساهم انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل المشهد الاجتماعي والسياسي بالشرق الأوسط، إذ باتت هذه الوسائل منصات للتعبئة والحشد والرقابة على أداء الحكومات، كما شكلت فضاءً جديداً لصياغة وعي سياسي بديل عابر للحدود، وقد أتاح ذلك للقوى الإقليمية والدولية إمكانية التفاعل المباشر مع الرأي العام في المنطقة، مما زاد من تعقيد التفاعلات الجيوسياسية[٢].

وبناءً على ما سبق، يتضح أن التركيبة السكانية والتحولات الاجتماعية في الشرق الأوسط بعد ٢٠٢٠ لم تعد مجرد متغيرات داخلية، بل أصبحت عاملاً حاسماً في صياغة البيئة الجيوسياسية للمنطقة، لما تخلقه من ضغوط داخلية تترجم سريعاً إلى نتائج ذات أبعاد إقليمية ودولية.

٢. الصراعات الداخلية والتحولات السياسية

تمثل الصراعات الداخلية والتحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط أحد المرتكزات الجوهرية التي أسهمت في إعادة صياغة المشهد الجيوسياسي بعد عام ٢٠٢٠، فقد اتسمت هذه المرحلة بقدر عالٍ من السيولة السياسية، وغياب الاستقرار في العديد من الدول، ما جعل المنطقة بيئة خصبة للتدخلات الخارجية وإعادة تشكيل موازين القوى.

أولاً: الحروب الأهلية واستدامة النزاعات

---

(١) علي الدين هلال، المجتمع المدني والتحولات السياسية في الوطن العربي، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص٤٢.

(٢) د. محمد إبراهيم حسن، التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨، ٢٠٢٥، ص ٣٨.

لا تزال بعض دول الشرق الأوسط تعيش في أتون حروب أهلية طويلة الأمد، كما هو الحال في سوريا واليمن وليبيا، وقد تحوّلت هذه الصراعات من نزاعات داخلية ذات مطالب محلية إلى ساحات مفتوحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية، فالحرب في اليمن تمثّل نموذجاً واضحاً لذلك، إذ انطلقت عام ٢٠١٥ كصراع داخلي بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، لكنها ما لبثت أن أصبحت بعد عام ٢٠٢٠ ميداناً لتقاطع المصالح بين السعودية وإيران من جهة، وبين القوى الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا من جهة أخرى، وقد أدى هذا التداخل إلى إطالة أمد النزاع، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، وتزايد تهديد أمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، ما جعل الأزمة اليمنية قضية أمن دولي بامتياز.

الأمر ذاته ينطبق على الأزمة السورية التي ما زالت تشهد تدخلات مباشرة وغير مباشرة من روسيا وتركيا وإيران والولايات المتحدة، مما حوّلها إلى نموذج كلاسيكي لتدويل النزاعات الداخلية، إنّ هذه الحروب مجتمعة ساهمت في تفكيك النسيج الاجتماعي، وإضعاف الدولة، وخلق فراغات أمنية استغلتها التنظيمات المتطرفة، الأمر الذي جعلها أحد أبرز العوامل في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة بعد عام ٢٠٢٠، سواء من حيث إعادة رسم التحالفات أو من حيث إعادة تعريف مفهوم السيادة في العالم العربي[١].

ثانياً: الثورات المضادة واستقرار الأنظمة

من بين أبرز التحولات السياسية التي أعقبت "الربيع العربي"، برزت ظاهرة الثورات المضادة، حيث تمكنت بعض الأنظمة من استعادة زمام المبادرة عبر أدوات القوة الصلبة (القمع الأمني والعسكري) أو الناعمة (إصلاحات جزئية، سياسات اجتماعية)، غير أن هذه العودة جاءت على حساب تآكل الشرعية الداخلية، وهو ما ظهر في استمرار موجات الاحتجاجات الشعبية، مثل الحراك في العراق ولبنان والسودان، ويكشف ذلك عن معضلة هيكلية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ أن غياب الإصلاح السياسي الشامل يؤدي إلى بقاء المنطقة في دائرة عدم الاستقرار المزمن.[١]

---

(١) د. محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٢٠، ص ٥٤.

(١) د. محمد عصام لعروسي ، المصدر السابق، ص ٥٧.

ثالثاً: التحولات في أنظمة الحكم

بعد ٢٠٢٠، شهدت بعض دول الشرق الأوسط تحولات مهمة في طبيعة أنظمة الحكم، سواء عبر التعديلات الدستورية، أو عبر إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية الداخلية، ففي بعض الحالات، عززت الأنظمة القائمة سلطاتها على حساب المؤسسات التشريعية والقضائية، مما أدى إلى تركيز السلطة وتراجع مؤشرات المشاركة السياسية، وفي حالات أخرى مثل تونس والسودان، تعثرت مسارات الانتقال السياسي، الأمر الذي أعاد فتح الباب أمام الأزمات والانقسامات الداخلية، هذه التحولات تؤكد أن المنطقة تعيش مرحلة انتقالية ممتدة يصعب التنبؤ بمآلاتها النهائية، لكنها في الوقت نفسه تخلق فراغات في الشرعية والسيادة تتيح للقوى الخارجية التدخل والتأثير.(١)

رابعاً: ضعف الدولة الوطنية وصعود الهويات الفرعية

أدت الصراعات الداخلية إلى إضعاف الدولة الوطنية، خاصة في الدول الهشة مثل اليمن والعراق وليبيا ومع تراجع سلطة الدولة، برزت الهويات الفرعية (الطائفية، العرقية، العشائرية) على حساب الهوية الوطنية كفاعل رئيس في المشهد السياسي، ما أفرز حالة من "تفكك السيادة" وخلق بيئات ملائمة لتمدد التنظيمات المتطرفة والميليشيات المسلحة، هذا الوضع لا يمثل تهديداً داخلياً فحسب، بل يتحول إلى قضية أمن دولي مع ارتباطه بظواهر مثل الإرهاب العابر للحدود، وتجارة السلاح، والهجرة غير النظامية.(٢)

خامساً: انعكاسات الصراعات الداخلية على الجيوسياسية الإقليمية

إن الصراعات الداخلية لم تعد شأناً محلياً مغلقاً، بل أصبحت جزءاً من المعادلة الجيوسياسية الإقليمية والدولية، فالحرب في اليمن مثلاً تحولت إلى نقطة صراع بين السعودية وإيران، بينما أصبحت الساحة الليبية مجالاً للتنافس بين تركيا وروسيا وفرنسا، أما العراق وسوريا فشكّلا مسرحاً لتقاطع النفوذ الأمريكي والإيراني والروسي، هذا التداخل بين الداخلي

---

(١) د. حمدي سيد محمد محمود، التغييرات الجيوسياسية ومستقبل الامن العالمي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://democraticac.de/?p=102096، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢٥.

(٢) د. محمد إبراهيم حسن، المصدر السابق، ص ٤٥.

والخارجي جعل من الصراعات السياسية أداة لإعادة تشكيل موازين القوى في الشرق الأوسط، بما ينعكس مباشرة على الأمن الإقليمي والدولي.(١)

٣. البعد الاقتصادي والتكنولوجي

يُعد البعد الاقتصادي والتكنولوجي من أبرز المحركات الداخلية التي أسهمت في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بعد عام ٢٠٢٠، حيث تداخلت أزمات الطاقة مع التوجه نحو التحول الطاقوي العالمي، إلى جانب التحديات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والتقنيات الحديثة، هذه التحولات لم تكن محلية الطابع، بل اكتسبت أبعاداً إقليمية ودولية، لتشكل بدورها عنصراً فاعلاً في إعادة صياغة الأوزان الجيوسياسية للمنطقة، ويمكن ان تؤثر بعض الحقائق:

أولاً: أزمات الطاقة والتحولات الطاقوية

لا يزال الشرق الأوسط يحتل مكانة مركزية في معادلة الطاقة العالمية، إذ يمتلك ما يزيد عن ثلث الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز، غير أن الأحداث بعد ٢٠٢٠، مثل جائحة كورونا وما تبعها من اضطرابات اقتصادية، والحرب الروسية – الأوكرانية عام ٢٠٢٢، كشفت عن هشاشة أسواق الطاقة وأعادت إبراز أهمية الشرق الأوسط كمركز استراتيجي لإمدادات الطاقة، ولكن في المقابل، يواجه اقتصاد المنطقة تحدياً مزدوجاً يتمثل في تذبذب أسعار النفط، وتزايد الضغوط الدولية للانتقال إلى مصادر طاقة متجددة أقل كلفة بيئياً، وهذا ما دفع بعض دول الخليج، مثل السعودية (رؤية ٢٠٣٠) والإمارات (استراتيجيات الطاقة النظيفة)، إلى تبني خطط للتحول نحو الاقتصاد غير النفطي، وهو ما يغير من طبيعة الدور الجيوسياسي لهذه الدول ويمنحها وزناً إضافياً في معادلة الأمن الطاقوي الدولي.(٢)

ثانياً: الاقتصاد الرقمي والتحولات التكنولوجية

---

(١) د. حمدي سيد محمد محمود، التغييرات الجيوسياسية ومستقبل الامن العالمي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://democraticac.de/?p=102096، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢٦.

(٢) وائل شديد، التحولات الجيوسياسية للعالم العربي في ظل الصراعات الدولية والإقليمية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد ٢٦، العدد ١٠٢، ٢٠٢٣، ص ٧٧.

أدت جائحة كورونا إلى تسريع عملية التحول الرقمي في المنطقة، حيث اتجهت الحكومات نحو الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتعزيز التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية، إلا أن هذا التحول كشف في الوقت ذاته عن فجوة رقمية بين دول تمتلك القدرات للاستثمار في التكنولوجيا (مثل دول الخليج) وأخرى تعاني من ضعف البنية التحتية وانعدام الاستقرار (مثل اليمن وسوريا)، هذه الفجوة الرقمية ليست مجرد مسألة تنموية، بل أصبحت عنصراً جيوسياسياً يعيد تشكيل موازين القوى داخل المنطقة ويؤثر على مكانتها في النظام الدولي.(١)

ثالثاً: التهديدات السيبرانية

مع توسع الاعتماد على التكنولوجيا، برزت الهجمات السيبرانية كأحد التحديات الأمنية الرئيسة في الشرق الأوسط، فقد شهدت المنطقة عدة هجمات استهدفت البنى التحتية النفطية والمصرفية، مثل الهجوم على شركة أرامكو السعودية عام ٢٠٢١، والذي سلط الضوء على هشاشة الأمن السيبراني في مواجهة الفاعلين من دول أو جماعات، هذه الظاهرة أكدت أن البعد التكنولوجي لم يعد مقتصراً على التنمية الاقتصادية، بل تحول إلى ميدان صراع جيوسياسي جديد، حيث تتداخل فيه مصالح القوى الدولية والإقليمية.(٢)

رابعاً: الاقتصاد غير التقليدي والأزمات الاجتماعية

إلى جانب أزمات الطاقة والرقمنة، برزت تحديات أخرى مثل ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، هذه التحديات انعكست على الاستقرار الداخلي، وأسهمت في تجدد موجات الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، وبذلك أصبح العامل الاقتصادي ليس مجرد مسألة تنموية، بل أداة ضغط داخلية تؤثر في شرعية الأنظمة الحاكمة وتفتح الباب أمام التدخلات الخارجية.(٣)

خامساً: الترابط بين الاقتصادي والتكنولوجي والجيوسياسي

---

(١) وائل شديد، المصدر السابق، ص ٧٩.

(٢) د. محمد عصام لعروسي، مصدر سابق، ص٦٧.

(٣) د. سرمد عبد الستار امين واماني سلام خزعل، مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل صراعات مشروعات الربط الاقتصادي، مجلة قضايا اسيوية، المجلد ٥، العدد ٢٣، ٢٠٢٣، ص ٦١.

من المهم التأكيد على أن البعد الاقتصادي والتكنولوجي لم يعد عاملاً منفصلاً عن التحولات السياسية والاجتماعية، بل أصبح مدمجاً فيها، فمثلاً تؤدي أزمات الطاقة إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، بينما يقود التحول الرقمي إلى إعادة توزيع القوة بين الفاعلين، أما الأمن السيبراني، فقد أصبح جزءاً من الحسابات الأمنية الكبرى، ما يجعل من الاقتصاد والتكنولوجيا معاً محددين أساسيين للجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بعد ٢٠٢٠.[١]

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في التحولات الجيوسياسية

لا يمكن فهم التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٢٠ دون التطرق إلى العوامل الخارجية، إذ أن التوازنات الإقليمية ليست نتاجاً للمتغيرات الداخلية فقط، بل هي انعكاس مباشر لتفاعلات القوى العظمى والإقليمية، إضافة إلى التدخلات والتحالفات الدولية التي أعادت تشكيل المشهد الأمني والسياسي.

أولاً: دور القوى العظمى

١. الولايات المتحدة الأمريكية

رغم ما يثار عن تراجع دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد حربي العراق وأفغانستان، إلا أن واشنطن ما زالت فاعلاً محورياً في تحديد مسار المنطقة بعد ٢٠٢٠، اتسمت السياسة الأمريكية بقدر من التردد بين الانسحاب والتركيز على آسيا، وبين البقاء لضمان أمن الطاقة وحماية أمن إسرائيل، كما لعبت واشنطن دوراً رئيساً في الملفات النووية (إيران)، والأمن البحري (الخليج العربي)، ومكافحة الإرهاب هذا التذبذب الأمريكي أدى إلى فراغ نسبي في بعض الساحات (مثل سوريا وليبيا)، ما أتاح فرصاً لقوى أخرى كروسيا والصين للتغلغل.[٢]

٢. روسيا

سعت روسيا بعد تدخلها العسكري المباشر في سوريا عام ٢٠١٥ إلى تثبيت حضورها كقوة رئيسة في الشرق الأوسط، وقد عززت هذا الدور بعد ٢٠٢٠ من خلال صفقات السلاح،

(١) د. سرمد عبد الستار امين واماني سلام خزعل، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٢) وائل شديد، مصدر سابق، ص ٨٣.

والتعاون في مجال الطاقة، والتنسيق مع إيران وتركيا في ملفات إقليمية متعددة، كما استفادت موسكو من الحرب في أوكرانيا (٢٠٢٢) لابتزاز الغرب عبر ورقة أمن الغذاء والطاقة في المنطقة، ما جعلها لاعباً أساسياً في التوازنات الجيوسياسية.(١)

٣. الصين

برزت الصين بشكل متزايد كفاعل اقتصادي وجيوسياسي في الشرق الأوسط، خاصة بعد ٢٠٢٠، من خلال مبادرة الحزام والطريق وتوسيع استثماراتها في البنى التحتية والطاقة، كما حققت اختراقاً سياسياً ودبلوماسياً لافتاً عبر رعايتها للاتفاق السعودي – الإيراني (مارس ٢٠٢٣)، ما أكد صعود دورها كقوة تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب عبر تعزيز نفوذها في منطقة تعتبر قلب الجغرافيا الاستراتيجية العالمية.(٢)

ثانياً: القوى الإقليمية الصاعدة

للقوى الإقليمية الصاعدة دور التحولات الجيوسياسية، ومنها:(٣)

١. تركيا

بعد ٢٠٢٠، واصلت تركيا سياستها التدخلية النشطة في ملفات ليبيا، سوريا، وشرق المتوسط، كما عززت حضورها العسكري عبر قواعد في قطر والصومال وشمال العراق، وهو ما يعكس طموحها للعب دور القوة الإقليمية المهيمنة، كذلك وظفت أنقرة أدوات القوة الناعمة (التجارة، الإعلام، الثقافة) إلى جانب قوتها العسكرية، ما جعلها لاعباً لا يمكن تجاهله في التوازنات الجيوسياسية.

٢. إسرائيل

بعد عام ٢٠٢٠، مثّل توقيع اتفاقات إبراهام بين إسرائيل وعدد من الدول العربية (الإمارات، البحرين، المغرب، السودان) تحولاً بارزاً في بنية التفاعلات الجيوسياسية في

---

(١) وائل شديد، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) د. حمدي سيد محمد محمود، التغييرات الجيوسياسية ومستقبل الامن العالمي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://democraticac.de/?p=102096، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢٨.

(٣) د. محمد عصام لعروسي، مصدر سابق، ص ٩١ –٩٢.

منطقة الشرق الأوسط، فقد ساهم هذا الاتفاق في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، وتوسيع دوائر التعاون في مجالات الأمن والدفاع والتكنولوجيا، بما يعكس انتقال بعض العلاقات من حالة القطيعة إلى مسار أكثر براغماتية وتبادلية للمصالح.

هذا التحول لم يكن مجرد تطبيع ثنائي، بل جاء في سياق أوسع من التحولات الدولية والإقليمية التي أعقبت جائحة كورونا وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، حيث سعت إسرائيل إلى توظيف بيئة الانفتاح العربي لتعزيز حضورها في الترتيبات الأمنية الإقليمية، خاصة في قضايا مثل الدفاع الجوي المشترك، والأمن السيبراني، والطاقة المتجددة.

٣. إيران

تُعد إيران لاعباً محورياً في معادلة الشرق الأوسط، وقد عزّزت حضورها الجيوسياسي بعد عام ٢٠٢٠ عبر توسيع نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن من خلال شبكة من الحلفاء، كما استثمرت طهران في أدوات القوة غير المتماثلة، بما في ذلك القدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة، لتعويض تفوق خصومها التقليديين ولتعزيز موقعها التفاوضي في الإقليم، وفي سياقِ موازٍ، تصاعد الصراع الإيراني– الإسرائيلي بعد عام ٢٠٢٠، ليتحول إلى مواجهة مفتوحة تمتد من الساحة السورية إلى البحر الأحمر والعراق ولبنان، فقد تبادل الطرفان ضرباتٍ عسكرية مباشرة وغير مباشرة، كان أبرزها سلسلة الغارات الإسرائيلية على مواقع إيرانية في سوريا، والهجمات المتبادلة بطائرات مسيرة في الخليج والبحر الأحمر خلال عامي ٢٠٢٣–٢٠٢٤، ثم المواجهة المحدودة في نيسان ٢٠٢٤ حين أطلقت إيران مئات المسيّرات والصواريخ نحو إسرائيل ردًا على قصف قنصليتها في دمشق، هذه التطورات أكدت أنّ إيران لم تعد فاعلاً محلياً فحسب، بل عنصراً أساسياً في معادلة الأمن الدولي، إذ يرتبط ملفها النووي وسلوكها الإقليمي بتوازنات القوى الكبرى، وبمستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره[١].

ثالثاً: التدخلات والتحالفات الدولية

(١) د. عمار عباس الشاهين وحسن فاضل سليم، الحرب (الإسرائيلية – الامريكية) على الجمهورية الإسلامية في إيران (الدوافع، التفاعلات، المواقف، التداعيات المستقبلية)، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٥، ص ١٠–١٢.

تزايدت بعد ٢٠٢٠ ظاهرة التحالفات المتغيرة في الشرق الأوسط، إذ لم تعد العلاقات قائمة على ثنائيات جامدة، بل باتت أكثر مرونة وبراغماتية:[١]

• في الخليج، تشكلت تحالفات عسكرية وسياسية لمواجهة التهديد الإيراني وضمان أمن الممرات البحرية.

• في شرق المتوسط، برز منتدى غاز شرق المتوسط كمنصة للتعاون بين دول عربية وأوروبية لمواجهة التحديات الطاقوية.

• في شمال إفريقيا، شهدت ليبيا شبكة من التحالفات المتقاطعة بين قوى دولية وإقليمية تعكس صراع النفوذ على الموارد والموقع الاستراتيجي

كما عززت القوى الكبرى حضورها من خلال القواعد العسكرية، مثل الوجود الأمريكي في الخليج، والروسي في سوريا، والتركي في قطر والصومال، وهو ما يجعل من الشرق الأوسط إحدى أكثر المناطق كثافة في التواجد العسكري الأجنبي.

المبحث الثاني: تأثير التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على الأمن الدولي

أدت التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٢٠ إلى انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على منظومة الأمن الدولي، إذ أصبحت المنطقة محوراً لتشابك المصالح والصراعات بين القوى الإقليمية والدولية، فقد أسهمت النزاعات المستمرة، وتبدل التحالفات، وأزمات الطاقة والممرات البحرية، وتصاعد التهديدات غير التقليدية – كالإرهاب والطائرات المسيّرة والهجمات السيبرانية – في خلق بيئة أمنية عالمية أكثر هشاشة وتعقيدًا.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث أثر هذه التحولات على الأمن الدولي من خلال محورين أساسيين: الأول يدرس طبيعة التهديدات الأمنية الناجمة عنها، بينما الثاني يناقش الآليات الممكنة لمواجهتها وتعزيز منظومة الأمن والاستقرار الدوليين.

---

(١) د. ابتسام حاتم علوان، التنافس في منطقة الشرق الأوسط واثره على توازن القوى، المجلة السياسية الدولية، العدد ٥٩، ٢٠٢٤، ص ٣٠-٣١.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية الناجمة عن التحولات

أدت التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٢٠ إلى بروز طيف واسع من التهديدات الأمنية، بعضها تقليدي راسخ في طبيعة المنطقة منذ عقود، وبعضها الآخر غير تقليدي يرتبط بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والبيئية التي أفرزت أنماطاً جديدة من المخاطر، هذه التهديدات لا تقتصر على المستوى المحلي أو الإقليمي، بل تمتد تداعياتها لتطال الأمن الدولي بأبعاده المختلفة.

أولاً: التهديدات الأمنية التقليدية

هنالك العديد من التهديدات، ومنها:[١]

١. الإرهاب والتطرف العنيف

رغم التراجع النسبي لتنظيم "داعش" بعد هزيمته في العراق وسوريا، إلا أن الإرهاب لم يختفِ من المشهد الإقليمي، فقد انتقل إلى أنماط جديدة من التنظيمات اللامركزية والخلايا الصغيرة المنتشرة في مناطق الصراع مثل سيناء، الساحل الإفريقي، واليمن، ويتميز هذا الإرهاب بتكيّفه مع التغيرات الجيوسياسية، إذ يستغل هشاشة الدولة الوطنية والصراعات الطائفية والعرقية كبيئة خصبة للتجنيد والتمدد، وقد شكّل هذا التهديد مصدر قلق للمجتمع الدولي، ليس فقط بسبب مخاطره الأمنية المباشرة، بل أيضاً لارتباطه بظواهر مثل الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة وتجارة السلاح.

٢. انتشار الأسلحة والصراعات الإقليمية

تُعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم تسلحاً، إذ تستحوذ على نسبة عالية من واردات السلاح العالمية، خاصة من الولايات المتحدة وروسيا، وبعد ٢٠٢٠، تزايدت خطورة هذه الظاهرة مع انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في بؤر النزاع (ليبيا، اليمن، سوريا)، فضلاً عن سباقات التسلح الإقليمية المرتبطة بالتوتر بين إيران والسعودية أو بين إسرائيل وجيرانها، هذا الانتشار الواسع للأسلحة أسهم في إطالة أمد النزاعات الداخلية والإقليمية، كما

(١) د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب، الكويت، دار ناشري للنشر الالكتروني، ص٩٠-٩٢.

فتح المجال أمام تهديدات مباشرة للممرات البحرية وخطوط الطاقة العالمية، ما جعلها قضية أمن دولي بامتياز.

٣. الصراعات الإقليمية المزمنة

أدت التحولات بعد ٢٠٢٠ إلى إعادة تنشيط بؤر الصراع التقليدية، مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، والأزمة السورية، والحرب في اليمن، هذه الصراعات ليست مجرد نزاعات محلية، بل تشكل أزمات أمنية عابرة للحدود تؤثر على الاستقرار الدولي، فعلى سبيل المثال، الحرب في اليمن تهدد أمن الملاحة في البحر الأحمر، بينما النزاع السوري جذب تدخلاً مباشراً من قوى كبرى كروسيا والولايات المتحدة، في حين أن التوترات في غزة والقدس تهدد بإشعال صراع إقليمي أوسع.

ثانياً: التهديدات الأمنية غير التقليدية

هناك العديد من التهديدات الأمنية غير التقليدية، ومنها: [١]

١. الأمن السيبراني

مع تصاعد الاعتماد على التكنولوجيا والتحول الرقمي، أصبح الأمن السيبراني أحد أبرز التحديات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط، فالهجمات السيبرانية لم تعد تستهدف الأفراد أو المؤسسات فحسب، بل امتدت إلى البنى التحتية الحيوية مثل شركات النفط، المصارف، وشبكات الكهرباء، وقد اتُهمت عدة قوى إقليمية باستخدام الحرب السيبرانية كأداة جيوسياسية، مثل الهجمات الإيرانية والإسرائيلية المتبادلة، هذه التهديدات تجعل من الفضاء الإلكتروني مسرحاً موازياً للصراع يؤثر مباشرة في الأمن الدولي.

٢. أمن الطاقة

أثبتت الأزمات الأخيرة، وخاصة الحرب الروسية – الأوكرانية، أن الشرق الأوسط لا يزال ركيزة أساسية في أمن الطاقة العالمي، فقد أدى أي اضطراب في إمدادات النفط أو الغاز من الخليج إلى أوروبا وآسيا إلى تذبذب الأسواق العالمية، إضافة إلى ذلك، باتت المنشآت

(١) د. إيهاب محمد أبو المجد، اثر المتغيرات الدولية المعاصرة على الامن الجيوسياسي للشرق الأوسط، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٤، العدد الثاني، ٢٠٢٣، ص ١٨١-١٨٢.

النفطية والغازية في المنطقة هدفاً لهجمات عسكرية أو سيبرانية (مثل الهجوم على منشآت أرامكو في السعودية عام ٢٠٢١)، ما يجعل أمن الطاقة ليس قضية اقتصادية فحسب، بل تهديداً للأمن الدولي يرتبط باستقرار النظام العالمي.

٣. التغير المناخي كعامل أمني جديد

لم يعد التغير المناخي قضية بيئية بحتة، بل تحول إلى عامل أمني في الشرق الأوسط بعد ٢٠٢٠، فالمنطقة تعاني من ندرة المياه، التصحر، وارتفاع درجات الحرارة، ما يزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، ويهدد باندلاع نزاعات مستقبلية حول الموارد، كما أن التغير المناخي يؤدي إلى الهجرة البيئية، الأمر الذي يفاقم الأزمات القائمة ويزيد من التحديات أمام الاستقرار الدولي.

وبالتالي، فإن التغير المناخي أصبح جزءاً لا يتجزأ من منظومة التهديدات غير التقليدية التي تواجه المنطقة والعالم.

المطلب الثاني: آليات مواجهة التهديدات الأمنية وتعزيز الأمن الدولي

إن تصاعد التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٢٠ فرض على المجتمع الدولي والقوى الإقليمية البحث عن آليات متعددة لمواجهتها، هذه الآليات تنوعت بين الدبلوماسية والوساطة، التعاون الأمني الإقليمي والدولي، ومحاولات إصلاح النظام الدولي القائم بما يتناسب مع حجم المخاطر الجديدة، غير أن هذه الآليات تواجه تحديات عديدة تتعلق بتضارب المصالح وغياب الثقة بين الفاعلين، فضلاً عن هشاشة المؤسسات الإقليمية والدولية.

أولاً: الدبلوماسية والوساطة الدولية

هنالك العديد من الاليات الدبلوماسية والوساطة الدولية، ومنها: [١]

١. دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

(١) د. إيهاب محمد أبو المجد، المصدر السابق، ص ١٨٥-١٨٦.

لا تزال الأمم المتحدة الإطار الأشمل لإدارة التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط، سواء عبر بعثات حفظ السلام (في لبنان وسوريا)، أو من خلال قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة. بعد ٢٠٢٠، برز دورها في الملف اليمني من خلال اتفاق ستوكهولم وتجديد مبادرات وقف إطلاق النار، وكذلك في الأزمة الليبية عبر دعم مسار الحوار السياسي الذي أفضى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومع ذلك، يواجه دور الأمم المتحدة قيوداً هيكلية ناتجة عن الانقسامات داخل مجلس الأمن، وتضارب مصالح القوى الكبرى، ما يحدّ من فعالية هذه الوساطة.

٢. الوساطات الإقليمية والدبلوماسية الثنائية

برزت في السنوات الأخيرة جهود دبلوماسية إقليمية تسعى إلى تهدئة التوترات، مثل الوساطة القطرية بين الفصائل الفلسطينية، والدور العُماني في الملف النووي الإيراني والأزمة اليمنية. كذلك، لعبت تركيا دوراً نشطاً في الوساطة بين روسيا وأوكرانيا في ملف تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، وهو ما عكس قدرتها على توظيف موقعها الجيوسياسي لخدمة الأمن الدولي، كما فاجأت الصين العالم برعايتها للاتفاق السعودي – الإيراني عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى تغير موازين القوى في الوساطة الدولية، وانتقال بعض الأدوار من الغرب إلى الشرق.

ثانياً: التعاون الأمني الإقليمي والدولي

هنالك العديد من اليات التعاون الأمني الإقليمي والدولي، ومنها: [١]

١. التعاون في مكافحة الإرهاب

أدركت الدول الإقليمية والمجتمع الدولي أن مواجهة الإرهاب تتطلب آليات جماعية تتجاوز حدود الدولة الوطنية، فبعد ٢٠٢٠ تزايد التعاون عبر التحالفات الأمنية مثل التحالف الدولي ضد "داعش" بقيادة الولايات المتحدة، والذي واصل عملياته في العراق وسوريا، كما أطلقت بعض الدول العربية برامج مشتركة لمكافحة التطرف عبر التبادل الاستخباراتي، مراقبة الحدود، وتعزيز الرقابة المالية على أنشطة الجماعات الإرهابية، هذا التعاون يعكس وعياً متزايداً بأن الإرهاب يشكل تهديداً عابراً للحدود يتطلب مقاربات أمنية جماعية.

(١) د. ابتسام حاتم علوان، مصدر سابق، ص٣٤-٣٥.

٢. حماية الممرات البحرية وأمن الطاقة

تزايدت بعد ٢٠٢٠ أهمية المبادرات الأمنية لحماية الممرات البحرية الحيوية مثل مضيق هرمز، باب المندب، وقناة السويس، نظراً لاعتماد التجارة العالمية وإمدادات الطاقة عليها، فقد قامت الولايات المتحدة وشركاؤها الأوروبيون بتشكيل قوة بحرية مشتركة لضمان حرية الملاحة في الخليج العربي، كما بادرت بعض الدول العربية لتعزيز قدراتها البحرية، هذا التعاون لم يعد يهدف فقط إلى حماية التجارة الإقليمية، بل أصبح جزءاً من الأمن الدولي، لارتباطه بأسواق الطاقة العالمية واستقرار النظام الاقتصادي الدولي.

٣. التعاون في الأمن السيبراني

أدركت العديد من دول الشرق الأوسط، خاصة بعد الهجمات السيبرانية التي استهدفت منشآت حيوية، أن الأمن السيبراني أصبح جزءاً أساسياً من الأمن القومي والإقليمي، لذلك بدأت خطوات لتعزيز التعاون مع شركاء دوليين مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى التعاون الخليجي المشترك في هذا المجال، هذا التوجه يعكس وعياً بأن التهديدات الرقمية لا يمكن احتواؤها من خلال قدرات وطنية فقط، بل تحتاج إلى شبكات تعاون دولية.

ثالثاً: إصلاح المنظمات الدولية وبناء آليات جديدة

هنالك العديد من هذه الاليات، ومنها:[١]

١. الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن

أظهرت التحديات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط أن النظام الدولي الراهن عاجز عن التعامل معها بكفاءة، خاصة بسبب انقسام القوى الكبرى في مجلس الأمن، من هنا تزايدت الدعوات لإصلاح المجلس من حيث توسيع العضوية الدائمة، أو تعديل آليات اتخاذ القرار لتجاوز معضلة "الفيتو".

هذه الإصلاحات لا تهدف فقط إلى تحسين استجابة المجتمع الدولي للأزمات في الشرق الأوسط، بل إلى تعزيز شرعية النظام الدولي في مواجهة التحديات العالمية.

---

(١) د. حمدي سيد محمد محمود، التغييرات الجيوسياسية ومستقبل الامن العالمي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://democraticac.de/?p=102096، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢٨.

٢. بناء منصات إقليمية جديدة للأمن الجماعي

مع محدودية فاعلية المنظمات الإقليمية التقليدية مثل جامعة الدول العربية، برزت الحاجة إلى إنشاء منصات جديدة للتعاون الأمني، بعض هذه المبادرات أخذ طابعاً قطاعياً مثل منتدى غاز شرق المتوسط، الذي جمع دولاً عربية وأوروبية وإسرائيل لمواجهة تحديات الطاقة، وهناك مقترحات أخرى لتعزيز التعاون الأمني الجماعي في الخليج العربي على غرار منظمة "الأمن والتعاون في أوروبا"، مثل هذه الآليات قد تسهم في إدارة التهديدات الأمنية من خلال بناء شبكات ثقة متبادلة بين الأطراف المتصارعة.

الخاتمة

لقد حاول هذا البحث مقاربة التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠٢٠، وتحليل انعكاساتها على منظومة الأمن الدولي، ومن خلال استعراض العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة، والتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، ثم آليات المواجهة، أمكن التوصل إلى جملة من النتائج:

أولاً: الاستنتاجات الرئيسة

١. مركزية الشرق الأوسط: ما يزال الإقليم يمثل قلب الصراعات والتوازنات الدولية، رغم التحولات الجارية في النظام العالمي وصعود قوى جديدة كالصين.

٢. تشابك العوامل الداخلية والخارجية: فالأزمات السكانية والاجتماعية والسياسية في المنطقة تتغذى من التدخلات الإقليمية والدولية، مما يجعل من الصعب الفصل بين الداخل والخارج في تفسير التحولات الجيوسياسية.

٣. طبيعة التهديدات الأمنية: لم تعد مقتصرة على الإرهاب والصراعات المسلحة، بل امتدت لتشمل قضايا غير تقليدية مثل الأمن السيبراني، أمن الطاقة، والتغير المناخي، ما يعكس اتساع مفهوم الأمن في الفكر الدولي المعاصر.

٤. قصور آليات المواجهة: رغم وجود جهود دولية وإقليمية متعددة (الأمم المتحدة، التحالفات الأمنية، الوساطات الدبلوماسية)، إلا أن هذه الآليات ظلت محدودة التأثير بسبب تضارب مصالح القوى الكبرى، وضعف المؤسسات الإقليمية.

ثانياً: السيناريوهات المستقبلية

١. سيناريو التصعيد: في حال استمرار الصراعات الإقليمية دون حلول جذرية، وبقاء التنافس الدولي محتدماً (خصوصاً بين واشنطن وبكين وموسكو)، ستظل المنطقة مصدر تهديد متزايد للأمن الدولي.

٢. سيناريو التهدئة النسبية: يمكن أن يقود الانفتاح الدبلوماسي (مثل الاتفاق السعودي – الإيراني) إلى تهدئة بعض الأزمات، لكنه لن يزيل جذور الصراعات، بل قد يؤجل انفجارها.

٣. سيناريو التحول البنيوي: في حال إصلاح النظام الدولي وتطوير آليات إقليمية فاعلة للأمن الجماعي، يمكن للشرق الأوسط أن يتحول تدريجياً من بؤرة صراع إلى فضاء للتعاون والتنمية.

يمكن القول إن التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بعد ٢٠٢٠ لم تكن مجرد تطورات إقليمية، بل مثلت محركاً رئيساً لإعادة تشكيل بنية الأمن الدولي، فالمنطقة لا تزال تنتج تهديدات أمنية عابرة للحدود، وفي الوقت ذاته تقدم فرصاً لبناء تعاون دولي جديد يقوم على مواجهة التحديات المشتركة، إن نجاح النظام الدولي في التعامل مع هذه التحولات سيحدد إلى حد كبير ملامح الأمن العالمي في العقود القادمة.

المصادر

١. ابتسام حاتم علوان، التنافس في منطقة الشرق الأوسط واثره على توازن القوى، المجلة السياسية الدولية، العدد ٥٩، ٢٠٢٤.

٢. إيهاب محمد أبو المجد، اثر المتغيرات الدولية المعاصرة على الامن الجيوسياسي للشرق الأوسط، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٤، العدد الثاني، ٢٠٢٣.

٣. حمدي سيد محمد محمود، التغييرات الجيوسياسية ومستقبل الامن العالمي، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://democraticac.de/?p=102096، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢٥.

٤. سرمد عبد الستار امين واماني سلام خزعل، مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل صراعات مشروعات الربط الاقتصادي، مجلة قضايا اسيوية، المجلد ٥، العدد ٢٣، ٢٠٢٣.

٥. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب، الكويت، دار ناشري للنشر الالكتروني.
٦. علي الدين هلال، المجتمع المدني والتحولات السياسية في الوطن العربي، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠.
٧. عمار عبد الرحمن، الهجرة واللجوء في الشرق الأوسط: الأبعاد السياسية والأمنية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٢.
٨. عمار عباس الشاهين وحسن فاضل سليم، الحرب (الإسرائيلية – الامريكية) على الجمهورية الإسلامية في إيران (الدوافع، التفاعلات، المواقف، التداعيات المستقبلية)، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٥.
٩. محمد إبراهيم حسن، التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨، ٢٠٢٥.
١٠. محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٢٠.
١١. ناصر عبد العزيز، التحولات السكانية وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢١.
١٢. وائل شديد، التحولات الجيوسياسية للعالم العربي في ظل الصراعات الدولية والإقليمية، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد ٢٦، العدد ١٠٢، ٢٠٢٣.